



Ref/194/23

Date: 28/04/2023

(Courtesy translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, and with reference to its letter dated 08 Mars 2023, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq regarding the questionnaire of the Special Rapporteur in the filed of cultural concerning the role of culture in sustainable development.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 28<sup>th</sup> April 2023

**Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights -  
Special Procedure Branch - Geneva**



Ref/194/23

Date: 28/04/2023

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 2023/03/08، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن استبيان المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية.

تغتنم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 28 نيسان 2023



مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - الاجراءات الخاصة - جنيف



## مساهمات جمهورية العراق بشأن استبيان المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية

بشأن قدرة الجهات الفاعلة في برامج التنمية على دمج الحقوق والاهداف الثقافية في مبادئها وسياساتها، نود بيان الآتي:

1- وضع الدستور العراقي الباب الثاني المواد (14-16) منه النصوص الخاصة بالحقوق والحريات وبالتالي فان السياسات والبرامج التي تضعها الوزارات والجهات ذات العلاقة تضع بالاعتبار دمج مفردات حقوق الإنسان ومن الأمثلة على تنفيذ اليات الدمج لحقوق الإنسان:

- وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل وتعزيز البيئة الوطنية لحماية الطفل في العراق: تهدف السياسة الوطنية لحماية الطفل إلى حماية جميع الأطفال من العنف والإساءة والإستغلال والإهمال في الظروف كافة، وعلى امتداد سلسلة الحماية من الوقاية إلى إعادة التأهيل وإعادة الدمج بما في ذلك دعم الأطفال ضمن أسرهم ومجتمعاتهم.
- الخطة الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم الأصلية: ان الهدف العام من الخطة هو إعادة النازحين الى مناطقهم الأصلية من خلال وضع اطار عام لتنفيذ هذه المهمة بما يحفظ كرامتهم والمساهمة في تنميتهم وإعادة ادماجهم في المجتمع وتاهيلهم وتمكينهم والتأكد من ربط طموحاتهم بأهداف التنمية المستدامة.
- استراتيجية التخفيف من الفقر ( 2018-2022): تركز هذه الاستراتيجية على احتياجات العائدين وأسر النازحين في المناطق المحررة وتعزز توليد الدخل من خلال مشاريع زراعية وهي مكملة مع اهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق 20230 وخطة التنمية الوطنية 2018 - 2022.

2- انضم العراق إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح والذي دخل حيز النفاذ في (9/4/2004) بموجب القانون رقم (21) لسنة 2020، لغرض حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وحماية الممتلكات الثقافية المنقولة من خلال تعزيز الحماية القانونية وتجريم الأشخاص المرتكبين لذلك، وانضم العراق إلى اتفاقية العهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (باليونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة رقم (22) لسنة 2021، وانضم العراق إلى اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه بموجب القانون رقم (20) لسنة 2019.

3- أدت الأعمال التي قامت بها عصابات داعش الإرهابية إلى تدمير الآثار في المناطق التي سيطرت عليها وسرقتها وبيعها عبر عصابات تهريب الآثار وشكلت تلك الأعمال جرائم دولية حظيت بإدانة واسعة منها قرارات صادرة عن مجلس الأمن واليونسكو، وعمل العراق على استعادة آلاف القطع الأثرية من دول أخرى، كما أنه يتابع عبر المنظمات الدولية وسلطات الدول الأخرى أية محاولات لعرض تلك القطع في المزادات واسترجاعها كما عمل العراق على متابعة الإجراءات القضائية الخاصة بمحاكمة المتهمين بتدمير الآثار وسرقتها أثناء سيطرة



داعش باعتبارها من الجرائم الجسيمة، إن استرجاع الآثار المنهوبة يتطلب تعاوناً أكثر وتنسيق بمستويات أعلى ومن جانب آخر يعمل فريق التحقيق الدولي المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2379 لسنة 2017 على متابعة جمع المعلومات بشأن الجرائم المرتكبة في سياق جرائم داعش.

4- يتطلب حماية التراث الثقافي بشكل قانوني ثلاث مستويات من الحماية وهي المستوى الدولي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي ولن تتحقق الحماية الفعالة إلا بتطبيق هذه المستويات كلها معاً، فضلاً عن ذلك خصص مجلس القضاء الأعلى قاضي في كل رئاسة محكمة استئناف ينظر القضايا المتعلقة بالآثار إضافة لإعماله الأخرى المكلف بها.

5- التركيز على بناء القدرات والتدريب وتقديم المساعدة الهادفة المطلوبة لتحسين كيفية حفظ وصون وإدارة وتعزيز القدرة على التأهب والحد من المخاطر على مناطق التراث الثقافي بتنفيذ الإستراتيجية الخاصة بأنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية التراث الثقافي.

6- يمكن حماية التراث الثقافي باتخاذ المبادرات التي تهدف إلى صونه ووقايته والنهوض به من أجل ضمان بقاءه واستمراره.

7- الزام الدول الأعضاء بتطبيق المعايير القانونية بحماية التراث الثقافي واتفاقية لاهاي لعام 1954 التي تلزم الدول باحترام الممتلكات الثقافية وبالامتناع عن أي فعل عدائي يستهدفها.

8- مراقبة المناطق المعرضة للخطر من أجل تقديم التوعية حول النزاعات ومنع الكوارث التي تسبب بإلحاق

الضرر بمناطق التراث الثقافي والمساعدة في الحفاظ عليها وإعادة أعمارها في حال حدوث كوارث طبيعية وغير طبيعية

9- الحد من عمليات المتاجرة غير مشروعة والأشياء الثقافية وتدمير المباني التاريخية التي تسبب إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالتراث الثقافي لبلد ما.

10- عكست نشاطات البيوت الثقافية المنتشرة في جميع محافظات البلد حقوق التنوع الثقافي واللغوي والديني للمجتمع العراقي من خلال المشاركة الشعبية لجميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية للأنشطة التي تقيمها تلك البيوت وبما يعزز الوعي لدى الأفراد بالانتماء والتعايش السلمي خاصة وأن العراق هو من ضمن البلدان العربية التي تسعى لإرساء وتنفيذ العقد العربي للحق الثقافي للأعوام 2017/2018 علماً إن بيوت الثقافة قد استضافت تلك المنابر الثقافية العديد من الاحتفالات والندوات والأمسيات والورش التدريبية للأعمال والحرف الشعبية والتي منها مناسبات عالمية وأخرى وطنية، وكذلك استضافت مختصين من الجامعات العراقية ومنظمات المجتمع المدني للحديث عن التوعية المجتمعية بأهمية حقوق الإنسان والتعايش السلمي المجتمعي وعن دور المواطن في المساهمة الفعلية لغرس المحبة والوفاء بين أفراد المجتمع ورفع الوعي ونبذ التطرف والعنف والانقسامات الطائفية.



11- وبخصوص إقليم كردستان:

- صدر قانون إدارة وحماية الآثار في إقليم كردستان رقم (5) لسنة 2021، يعطي هذا القانون أهمية لتحديد الأماكن والمواقع الأثرية في إقليم كردستان ويمنح للجهات ذات العلاقة بالعمل والتنقيب والمسح، حيث يمتلك إقليم كردستان أكثر من ثمانية آلاف منطقة أثرية.
- تعمل حكومة الإقليم على محاسبة المقصرين بأداء واجبهم وإحالة الذين يحاولون تدمير وتهريب الآثار إلى العدالة.

12- صدر في إقليم كردستان القانون رقم (5) لسنة 2015، المعروف بقانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق والذي يحفظ حقوق المكونات القومية (التركمان، والكلداني والسرياني و الاشور والارمن) والمجموعات الدينية والطائفية (المسيحية والايديدية والصابئة المندائية والكاكائية والشبك والفيليين والزرادشتية وغيرها من مواطني كردستان العراق).

13- خصصت القوانين الانتخابية مقاعد كوتا للأقليات وكذلك كوتا للنساء وذلك لضمان تمثيلهم بصورة عادلة في الانتخابات.

14- كما صدر القانون رقم (6) لسنة 2014 قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان الذي نص في المادة (3) (تعد لغة المكونات الأخرى (التركمان والسريان والارمن) في وحداتهم الإدارية وعند الحاجة، لغة رسمية في كردستان العراق الى جانب اللغة الكردية).

